

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire

Ministère des Ressources en Eau et de l'Environnement
Office National de l'Assainissement
Direction Générale



وزارة الموارد المائية والبيئة
الديوان الوطني للتطهير

إعذار رقم 1 -

صفقة رقم 2016/03 مبرمة مع مؤسسة (شيلي سارفيس)
الكائن: تجزئة 449-450 - المنطقة الصناعية - سيدي بلعباس 22000 - الجزائر

في عام ألفين وسبعة عشرة والثالث والعشرين من شهر مارس تقرر مايلي:
✓ بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في الثاني من ذي الحجة 1436 الموافق لـ 16 سبتمبر 2015 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وتفويض المرقف العام ;
✓ بموجب الصفقة رقم 2016/03 المتعلقة بإنشاء وإستغلال محطة تطهير المياه المستعملة لمدينة تيميمون (ولاية أدرار) المبرمة بين الديوان الوطني للتطهير و مؤسسة (شيلي سارفيس);

✓ بناءا على أمر المشروع بالمهام الذي تم تبليغه إلى مجمع الشركات بتاريخ 22 جوان 2016;
✓ نظرا لأجال تنفيذ الأشغال المتعاقد عليها والمحددة بـ (22) شهرا (22) والذي تم تخصيصه للجزء (أ) المتعلق بدراسة وإنجاز محطة تصفية المياه المستعملة;
✓ نظرا للإستنفاد أجال تنفيذ أشغال المشروع المتعاقد عليه المخصص للخطر أ نسبة 40% في حين لا تكاد تتعدى نسبة تقدمه بأربعة بالمائة 4%;
✓ نظرا إلى التأخر المسجل في إعداد الدراسات التنفيذية ;
✓ نظرا إلى مراسلات المتعامل المتعاقد;

✓ نظرا إلى جلسات العمل التقييمية التي تم إنعقادها على مستوى مقر المديرية العامة للديوان

✓ نظرا إلى غياب إستراتيجية و خطة عمل وتخطيط محكم يهدف إلى التقليل من .
التأخر المسجل من أجل تسليم المشروع في أجاله المحددة ;

- الديوان الوطني للتطهير بصفته صاحب المنشأة المفوض، المتصرف بإسم ولحساب وزارة الموارد المائية والبيئة يقوم بإعذار مؤسسة شيلي سارفيس الكائن مقرها ب تجزئة -449 450 - المنطقة الصناعية - سيدي بلعباس 22000 - الجزائر بالقيام بمايلي :

✓ إتمام الدراسات العملية الخاصة ب (process) طبقا لبنود العقد;
✓ تقديم مخطط عمل تقويمي للتقليل من حدة التأخر المسجل من أجل تسليم المشروع في أجاله التعاقدية ;

- تمنح مدة ثمانية أيام (08) للمؤسسة ، ابتداء من أول صدور لهذا الإعذار في الصحافة الوطنية لتنفيذ تعليمات الديوان ، و في حالة التقاوص عن ذلك و تجاوز هذا الأجل يباشر صاحب المشروع المفوض بإتخاذ الإجراءات الردعية المتاحة له طبقا للنصوص القانونية السارية المفعول.